مجتمع

كولومبيا: تراجع معدلات إزالة الغابات

خسرت كولومبيا 79256 هكتاراً من الغابات في عام 2023، وهي مساحة تعادل مدينة نيويورك، لكنّ هذا الرقم أدنى من 123517 هكتاراً من الغابات أزيلت في سنة 2022، في معدّل أدنى بنسبة 36%. وقال الرئيس غوستافو بيترو إن «مساحات الغابات المُزالة في عام 2023 هي الدنيا منذ 23 عاماً. يجب أن نصل إلى صفر هكتار من الغابات المُزالة للحفاظ على رئتي العالم». وأشارت وزارة البيئة إلى أنّ هذا الانخفاض المستمر يعود جزئياً إلى البرنامج الحكومي الذي يدفع للمزارعين مقابل الحفاظ على الطبيعة. (فرانس برس)

الفيليبين: انفجار ألعاب نارية مصادرة

أصيب نحو 27 شخصاً، بينهم 19 شرطياً وموظفاً حكومياً، إثر انفجار كومة ضخمة من الألعاب النارية المصادرة في جنوبي الفيليبين، الثلاثاء، ما ألحق أضراراً بمنازل وفنادق ومطار دولي قريب. وأمر رئيس بلدية مدينة زامبوانغا بإجراء تحقيق في سبب تحول عملية التدمير الآمن للألعاب النارية على يد خبراء مفرقعات إلى «انفجار هائل». ويطلق العديد من الفيليبينيين الألعاب النارية، خاصة في ليلة رأس السنة الجديدة، اعتقاداً منهم بأن الاحتفالات الصاخبة تبعد الحظ السيئ، متأثرين بالتقاليد الصينية. (أسوشييتد برس)

موجات نزوح متكررة من مدينة غزة (داود ابو القص/ الاناضول)

أوامر إخلاء «مروعة»

احتجّت الأمم المتحدة، الثلاثاء، على الأوامر الإسرائيلية الأخيرة للإخلاء الجماعي لسكان قطاع غزة، واعتبرتها «مروعة». واعتبر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن أوامر الإخلاء الجديدة صدرت بحق المدنيين «تم تهجير الكثير منهم قسراً عدة مرات، ونزوحهم يتم إلى مناطق تشهد عمليات عسكرية وتسجل فيها حالات قتل وإصابة لمدنيين». وقال المكتب إن سكان غزة الذين طلب منهم مغادرة وسط مدينة غزة إلى الغرب، وجدوا أنفسهم داخل قتال جديد عندما كثف الجيش الإسرائيلي «ضرباته في جنوب وغرب مدينة غزة مستهدفاً المناطق نفسها التي أصدر تعليمات للناس بالانتقال إليها». وطالب جيش الاحتلال سكان مدينة غزة بالانتقال إلى دير البلح التي يقول مكتب الأمم المتحدة إنها «مكتظة أصلاً بالفلسطينيين النازحين من مناطق أخرى في قطاع غزة».

وأصدر جيش الاحتلال، الاثنين، أوامر إخلاء جديدة تشمل معظم أحياء مدينة غزة، وتعتبر الثالثة منذ 27 يونيو/حزيران الماضي لسكان شمال قطاع غزة، إضافة إلى أمر إخلاء لسكان جنوبي القطاع في الفترة ذاتها، في تصعيد جديد للعمليات العسكرية. وتقول الأمم المتحدة إن عشرات آلاف الأشخاص اضطروا إلى الفرار. ووقعت «انفجارات ومعارك عديدة بالأسلحة النارية» وغارات لطائرات مروحية خلال الليل على جنوب غربي مدينة غزة. ولا تزال حركة النزوح مستمرة إلى خارج المدينة، فيما يقول نازحون إن ملجأهم الذي وصلوا إليه أصبح هدفاً عسكرياً أيضاً.

(فرانس برس)

جرائم الأطفال تتزايد في الصين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

حاكمت السلطات القضائية في الصين 97 ألف طفل دون سن الثامنة عشرة عام 2023، من بينهم نحو 10 آلاف طفل دون سن السادسة عشرة، وفق تقرير حديث صدر عن النيابة الشعبية العليا في شهر مارس/ آذار الماضي. كانت الجرائم الأكثر شيوعاً هي السطو، والاقتتال في الأماكن العامة وافتعال المشاجرات، إضافة إلى الاعتداء الجنسي، وكانت الغالبية العظمى من المجرمين من الذكور في مقابل 5% فقط من الإناث. وبموجب القانون الجنائي الصيني الذي تم تعديله في ديسمبر/ كانون الأول 2020، تم خفض سن المسؤولية الجنائية عن الجرائم الخطيرة مثل القتل من 14 إلى 12 سنة، وذلك بعد سلسلة من جرائم الأطفال المروعة خلال السنوات الخمس الماضية. وكانت السن الأصلية للمسؤولية الجنائية محددة بموجب تعديل للقانون الجنائي عام 1997، وزعم كثيرون أن هذه السن لم تعد مناسبة لمجتمع تغير بشكل كبير منذ ذلك الحين. في تعليقه على ارتفاع معدلات الجريمة بين الأطفال، يقول أستاذ الدراسات الاجتماعية السابق في جامعة صن يات سن، وي لي فنغ، لـ «العربي الجديد»: «لا شك أن هناك مبالغة في التقارير الإعلامية بشأن الأرقام المتعلقة بجرائم الأطفال، لكن الحقيقة أن هناك جرائم تحدث في سن مبكرة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى الاستجابة للمطالب الشعبية، وإثر ذلك قامت بخفض سن المسؤولية الجنائية، إذ أصبح من الممكن تحميل من تتراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة المسؤولية جزئياً، مع فرض مستويات مختلفة من العقوبات عليهم وفقاً لأعمارهم وخطورة جريمتهم».

يتابع: «لاحظنا من خلال الإحصاءات الأخيرة تراجعاً في معدلات جرائم الأطفال، ولو تم إجراء هذه التعديلات في وقت سابق، لكُنّا سننقذ مستقبل العديد من الأطفال قبل الوقوع في شراك الجريمة. هناك تسارع في النضج العقلي والفكري للأطفال مقارنة بالأجيال السابقة، فجيل اليوم من الأطفال يتصرف كالبالغين، والعديد من مرتكبي الجرائم منهم أظهروا قدرة عالية على المعرفة، وقد ظهر ذلك جلياً في الكيفية التي حاولوا من خلالها إخفاء جرائمهم». واعتبرت الباحثة في مركز دونغوان للإرشاد والتأهيل النفسي، لورا شانغ، في حديث لـ «العربي الجديد» أن «عدم صرامة القانون ليس سبباً في ارتفاع معدلات الجريمة بين الأطفال. لمنع الأطفال من ارتكاب الجرائم، نحتاج إلى مزيد من التوجيه النفسي والتثقيف الاجتماعي أولاً، ثم نحتاج إلى الرقابة والمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق الأسرة، فالكثير من الأطفال لا يفهمون القانون، ولا يدركون أن ما فعلوه جريمة، ومعظم هؤلاء الأطفال يعانون من مشكلات نفسية نتيجة غياب دور الأسرة، سواء بسبب انفصال الوالدين أو نتيجة ظروف العمل التي تحتم على الآباء السفر إلى المدن الصناعية وترك أبنائهم في الريف».

تضيف: «المشكلة متعددة الأوجه، وخفض سن المسؤولية الجنائية إلى 12 سنة من شأنه أن يؤدي إلى اكتظاظ السجون بالأطفال ليس أكثر، والمطلوب هو توجيه الجهود نحو تثقيف الأطفال للحيلولة دون وقوعهم في المحظور. أعداد جرائم الأطفال تتفاقم بسبب حرصهم الكبير على إخفاء جرائمهم، ما يشير إلى عدم الوعي، ولذلك فإن دور الأسرة يُعتبر ركيزة أساسية في مسألة التثقيف، وقد أبرزت دراسة حديثة أن أكثر من 70% من الأطفال المحتجزين هم من سكان الريف، وثلثهم من الأطفال المتروكين الذين يعمل أحد والديهم أو كلاهما في مدينة أخرى، وغالباً ما يتركونهم في كفالة أجدادهم، وبالتالي لا يمكننا فصل تصرفات هؤلاء الأطفال عن أوضاع آبائهم».

وكشف تقرير صدر عن النيابة العامة الشعبية العليا، مطلع العام الحالي، أن 39% من الأطفال المدانين بجرائم جنائية عاطلون عن العمل، بينما يعمل 22% منهم في الزراعة، و8% فقط من الطلاب، وأن العدد الأكبر منهم غير ملتحق بالمدارس، ولا يتلقى الرعاية والاهتمام الكافيين في المنزل. وأن العدد الأكبر منهم غير ملتحق بالمدارس، ولا يتلقى الرعاية والاهتمام الكافيين في المنزل.

عقوبات أكثر صرامة

شهدت الصين خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً في معدل جرائم الأطفال، وأثار ذلك ردود فعل غاضبة، ودعا مستخدمو الإنترنت أجهزة إنفاذ القانون إلى فرض عقوبات أكثر صرامة لثني الأطفال عن ارتكاب الجرائم، بينما أثيرت تساؤلات عن السن التي تُعتبر مناسبة لفرض العقوبات وإيداع الأطفال المجرمين السجون.

تحقيق

يعيش آلاف من مرضى السرطان في قطاع غزّة تحت ضغط نفسي كبير، وهم يفتقرون إلى الرعاية والعلاج اللازمين لبقائهم على قيد الحياة، ويتداولون أخبار توفر الأدوية وإمكانية فتح المعابر للعلاج في الخارج

مرضى السرطان

مئات الوفيات في غزّة منذ بدء العدوان

إجلاء طفلة مصابة بالسرطان من المستشفى المعمداني (داود أبو الكاس/ الأناضول)

غزة ـ **امجد ياغي**

أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزّة، الاثنين، وفاة 436 من المصابين بالسرطان نتيجة الحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على دخول الإمدادات الطبية والإغاثية، وعدم توفر العلاج اللازم منذ بدء العدوان، الذي يتزامن مع إغلاق جميع المعابر الحدودية أمام العلاج في الخارج.

وعدد الوفيات المذكور كبير نسبة إلى عدد المصابين بالأمراض السرطانية في القطاع، الذين يناهز عددهم 10 آلاف مصاب، وجميعهم يعيشون ظروفاً شديدة الصعوبة في ظل تكرار النزوح وتوقف عمل المستشفيات، خصوصاً مستشفى الصداقة التركي المتخصص بعلاج مرضى السرطان، ومستشفى عبد العزيز الرنتيسي التخصصي للأطفال، والذي كان يعالج الأطفال مرضى السرطان، واللذين تعرضا لاستهداف إسرائيلي مباشر.

كان مرضى السرطان في غزّة يعتمدون على العلاج الكيميائي لقتل الخلايا السرطانية، وكان القطاع يضم عدداً من المراكز المتخصصة، أبرزها المستشفى التركي في وسط القطاع، ومستشفى الحياة في حي النصر بمدينة غزة، وكان بعضهم يخضع للعلاج الإشعاعي أو زراعة نخاع العظم في الخارج، إلى جانب العلاج المناعي والهرموني، لكن كل هذا بات غير متوفر في قطاع غزة منذ بداية العدوان، ما خلف مضاعفات للكثير منهم.

توفيت سعاد حسان (56 سنة) في 24 يونيو/حزيران الماضي، بعد معاناة طويلة مع مرض سرطان الثدي، وكانت من بين من يتلقون العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، وترددت مستشفيات في رام الله والخليل على مدار العامين الذين سبقا العدوان الإسرائيلي، وكانت تتعايش مع المرض، ومضرب مثل في الصمود، كما كانت تشارك في الكثير من التجمعات النسائية الخاصة بالدعم النفسي والاجتماعي للمصابات بسرطان الثدي، وتروي خلالها خبراتها في التعايش مع المرض، وإصرارها على القيام بمختلف المهام المنزلية رغم المعاناة، على الرغم من أنها كانت تواجه صعوبات عدة في أحيان كثيرة للحصول على الموافقة الأمنية من الجانب الإسرائيلي لنيل تصريح دخول من معبر إيرز أقصى شمالي القطاع للعلاج في مستشفيات الضفة الغربية.

تعيش أسرة حسان في خيمة بمنطقة المواصي غرب مدينة خانيونس، وتتذكرها ابنتها الكبرى مريم (30 سنة)، قائلة إن أمها الراحلة كانت السبب في استكمالها رسالة الماجستير، وأنها دعمتها في مساعي الحصول على منحة دراسية لاستكمال الماجستير في المناهج الدراسية، والتي حصلت بعدها على عقد عمل في إحدى المدارس الحكومية.

تقول مريم لـ«العربي الجديد»: «كانت والدتي تتلقى العلاج في عدد من مستشفيات قطاع غزّة، وكان هذا ضمن العلاج التخفيفي، بينما كانت تتلقى علاجاً إشعاعياً في مستشفيات بالضفة الغربية، إذ كان انتشار الخلايا السرطانية أكبر مما يمكن استئصاله عبر عملية جراحية، لكنها كانت تتعايش مع المرض من خلال اتباع الخطوات اللازمة لتحسين الجانب النفسي، إضافة إلى الدعم الذي توفره لها الأسرة». تضيف: «كانت والدتي واحدة من بين كثيرات من النساء اللواتي كن يترددن على مستشفيات الضفة الغربية للعلاج، وحكم عليهنّ العدوان الإسرائيلي بالحرمان من العلاج. كان جسد والدتي الجديد»: «كان والدي يحتاج إلى البقاء بالقرب من المستشفيات والعيادات للحصول على العلاج، لذا كنا من بين آخر النازحين من مدينة رفح، خرجنا على بعض أنواع العلاج بصعوبة، وقد توفي داخل خيمة النزوح في 12 يونيو/حزيران الماضي». وتتفاقم حالات الضغط النفسي للمصابين بالأورام السرطانية مع تكرار النزوح، كما حصل مع احمد غنّ (52 سنة)، وهو مصاب بسرطان الغدة الدرقية، وبحاجة لاستئصال الغدد اللمفاوية، وكذلك الخضوع للعلاج الهرموني والإشعاعي. يعيش غنّ في خيمة قريبة من مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، لم تكن قادرة على تلقي العلاج الإشعاعي، وهو أساسي في حالتها، حتى أن العقاقير الأساسية لم تكن متوفرة».

توفي محمد حمدان (49 سنة) نتيجة معاناته من سرطان الدم، وهو لم يتلق علاجاً كيماوياً منذ اقتحام الاحتلال الإسرائيلي مستشفى الصداقة التركي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، والذي نتج عنه خروج المستشفى عن الخدمة، وجرى تحويله للعلاج المؤقت في مستشفيات أخرى، ثم حُرم من العلاج بالكامل، وعاش شهوراً ينتظر قراراً بالعلاج في الخارج، لكن الموت سبق ذلك كله.

كان حمدان ممن حصلوا على موافقة من جهات في مصر وقطر والإمارات وتركيا لعلاجه مع نحو 650 من مرضى السرطان، وجميعهم صنفوا حالات طارئة للعلاج خارج القطاع، لكن السفر لم يكن ممكناً بسبب احتلال معبر رفح البري في السادس من مايو/أيار الماضي، فتدهورت حالته حتى توفي وهو لا يستطيع الكلام.

يقول نجله يوسف حمدان لـ«العربي الجديد»: «كان والدي يحتاج إلى البقاء في أيامها الأخيرة يشهد ذبولاً واضحاً وانهياراً متسارعاً، لكنها كانت تكرر أمامنا أنها بخير حتى لا تقلقنا، وقد توفيت لأنها لم تتلق العلاج الإشعاعي، وهو يتردد على المستشفى للحصول على العلاج، ومراجعة الأطباء باعتباره المستشفى الوحيد التي يوجد فيها اختصاصيون، ويقول لـ«العربي الجديد»: «مراجعة الأطباء لا فائدة منها في ظل انعدام العلاج. أحصل على أقراص مسكنة، ومحاليل طبية لا تؤدي إلى أي نتيجة، أحتاج إلى العلاج الإشعاعي والهرموني، وقد وفّروا لي حقنة واحدة تمنع الكتل السرطانية خلال الشهر الماضي، لكنها غير متوفرة حالياً، أعيش أياماً من العذاب المتواصل، وأنتظر الموت».

وحسب بيانات وزارة الصحة في غزة، فإن أنواع السرطانات الأكثر انتشاراً في القطاع يتقدمها سرطان الثدي في المرتبة الأولى، وتواجه المصابات به معاناة متواصلة في ظل النزوح المتكرر، وتحمّل الآلام من دون علاج، ويليه سرطان القولون وسرطان الرئة اللذان تتعادل نسب الإصابات بهما بين الرجال والنساء، فيما يعد سرطان المعدة هو الأكثر فتكاً لأنه يتطلب متابعة متواصلة، وهو أمر غير ممكن بسبب العدوان. ويؤكد طبيب الأورام سعيد النجار أن بعض أنواع السرطانات يمكن الشفاء منها عبر العلاج والمتابعة، خاصة سرطان الثدي وسرطان البروستاتا، وكذا سرطان الغدد الليمفاوية، وأنه جرت محاولات عديدة لإخراج عدد من المرضى للعلاج في الخارج قبل إغلاق الاحتلال الإسرائيلي معبر رفح، لكن المرضى يدخلون الشهر الثالث على التوالي من دون فرصة للسفر والعلاج، ما يهدد حياة المئات منهم.

يضيف النجار أن مرضى السرطان في غزّة محرومون من غالبية العلاجات، وأبرز الأدوية الغائبة هي التركيبات مثل «بنداموستين» و«بوسولفان» و«كاربوبلاتين» و«كاربموستين» و«سيسبلاتين»، وهي أدوية أساسية لغالبية المرضى، وهناك أنواع أخرى مثل «بنتوستاتين» و«براتريكسيت» و«ثيوغوانين»، وهي أدوية مهمة لمنع الخلايا السرطانية من الانتشار، خصوصاً لدى مرضى سرطان الدم والأمعاء.

ويوضح الطبيب الفلسطيني لـ«العربي الجديد»: «هناك أعداد جديدة من مصابي السرطان منذ بداية الحرب، وهم يحتاجون لإجراء فحوص في ظل صعوبات كبيرة للعلاج، وعدد كبير من المرضى في غزّة يكافحون الأمرّ غير مالوفة نتيجة ظروف الحرب، وعدد من المتوفين أخيراً صدوا حتى آخر نفس، وهؤلاء أبطال، فغالبيتهم كانوا نازحين، ويتابعون مهامهم الأسرية حتى لحظاتهم الأخيرة».

يتابع النجار: «أشعر بتخوف شديد على مصير مرضى السرطان في قطاع غزّة في ظل المعطيات القائمة، والأبحاث البيئية والطبية التي أجريت في القطاع خلال السنوات الماضية تؤكد ارتفاع نسب الإصابة بأمراض الأورام، ويرجع ذلك إلى تكرار العدوان الإسرائيلي، واستخدام أسلحة محرمة دولياً، إضافة إلى تلوث المياه الجوفية. يخوض القطاع حالياً أطول عدوان إسرائيلي، ومع دخول الشهر العاشر على التوالي، هناك مخاطر وأمراض قد لا تتحملها أجساد سكان غزّة، وربما يتم الكشف عنها مستقبلاً في ظل انعدام أي حلول تضمن تحسن القطاع الطبي كونه مرتبطاً بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزّة منذ نحو 18 سنة متواصلة».

10,000
العدد التقديري للمصابين بالسرطان في قطاع غزة، وجميعهم يفتقرون إلى الرعاية والعلاج.

نادين الدهشان تروي قصة استشهاد أبيها وأمها وشقيقتها

يبدو مرعباً حين يصبح يوم عيد ميلاد أحدهم هو يوم مماته، فيتحوّل الاحتفال إلى مأتم يلاحق أبناءه وبناته الناجين. هكذا تفكّر نادين الدهشان

غزة ـ **مرح الوادية**

تعيش الشابة نادين الدهشان فصول صدمة كبيرة، إذ فقدت والديها وشقيقتها في قصف للاحتلال الإسرائيلي على مدينة غزة، بينما تتجرع مع أشقائها الناجين حالياً الأحزان وتسترجع الذكريات. تقول نادين لـ«العربي الجديد»: «لا أعرف من أين أبدأ؟ هل أحكي عن احتفالاتنا؟ عن لُمّاتنا الحلوة؟ أم عن يوم الماساة الذي أتمنى لو كان كابوساً مفزعاً أصحو منه؟ أتم أبي هايل الدهشان الخمسين من عمره في يوم استشهاده، ولم تتجاوز أمي هبة الخضري الثالثة والأربعين، بينما شقيقتي الصيدلانية ندى الدهشان أنهى الاحتلال عمرها عند 22 سنة بقصف استهدفهم جميعاً في حي الصبرة بوسط مدينة غزة، يوم العشرين من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي».

تضيف: «عقلي لم يستوعب بعد حجم الصدمة التي أصابتني. أتذكر آخر يوم اجتمعنا فيه. كان يوم حفل تخرج الشهيدة ندى وحصولها على بكالوريوس الصيدلة، وتحدثت يومها عن حلمها بأن تستكمل دراستها، وتمنّت لو تحصل على منحة دراسية خارج غزة، وخارج أسوار الحصار الإسرائيلي المطبق على القطاع منذ 17 عاماً. لم تكن تعرف أن أحلامها ستتوقّف في هذا اليوم الدامي».

تخبرنا الشابة الفلسطينية أنها في يوم الكارثة سمعت صوت أمها تعاتب أبيها حين عرفت أنه عاد إلى منزلهم في حي الصبرة بعد أن نزحوا منه إلى مكان آخر في الحي ذاته. قالت له إنها كانت تريد بعض الحاجيات من المنزل، وإنه كان عليه اصطحابها معه إلى هناك. تعتقد نادين أن أمها لم تكن تريد شيئاً بعينه، وإنها فقط كانت تشتاق للمنزل، وتبحث عن حجّة لزيارته.

وتضيف: «حين سمعت ندى حديثهما، اشترطت عليهما اصطحابها معهما، فانطلقوا إلى المنزل، وبعد نحو 15 دقيقة، بدأ القصف، فانقطع التواصل تماماً. خمّنا أنهم حوصروا في المنزل، وربّما قرروا البقاء فيه للاحتماء حتى تهدأ الأمور. لكن الانتظار طال، ولم يعودوا، حتى بعد توقف القصف».

تشتعل نيران القصف في كل مكان، ونيران أخرى تحرق قلوب الأشقاء نادين وآية وكريم ووسيم، مرّت الليلة عصيبة، وحاول أعمامهم إقناعهم بأن ما حصل مع أبيهم وأمهم وشقيقتهم مجرّد حصار، وسينتهي في الصباح، وسيعودون بسلام. توالت الأخبار بعدها عن قصف سيارة بنفس مواصفات سيارتهم، ثم عثر لاحقاً على هوية الأب هايل، وتعرّف عليه الناس. كان جثّة هامدة.

تقول نادين: «وجدوا جثّتهم في الشارع. عرفوا بابا من هويته، ثم عرفوا أمي وأختي. أرفض تصديق ما حدث. أشاهد صور العائلة على الهاتف وأبتسم. ثم أبكي كثيراً وألعن الحرب».

منذ بدء الحرب على القطاع في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لم تخف ندى شعورها بالخوف، وكانت تقول: «رح أموت بدري»، وصارت تكرر هذا علناً بعد أن كانت تقوله في السر. صار الموت تحت القصف في غزة مشاعاً، وأكثر من خيارات الحياة. تضيف: «كانت ندى السند المتين لنا تحت القصف. كانت تقول إنها لا تخاف الصواريخ ولا القذائف، لكنها كانت ترتعب من فكرة فقد أحد أفراد أسرتها. تدمرت الأسرة كقطعة هشّة من البسكويت بعد تناثر أجساد الشهداء على الطرقات، وتحطمت قلوبنا نحن الناجين، إذ صرنا في عداد اليتامى، وأصبحت قصّتنا مخضبة بالدماء ضمن مسلسل مأساوي من فصول الحرب المستمرة».

تصف نادين أبوها قائلة: «كان نقياً تقياً، يحب الناس ويحبونه، ولا يتردد في مساعدة أحد. كان يعمل في قسم التحويلات العلاجية لمرضى قطاع غزة، واختار الاحتلال أن يحرمنا منه في يوم ميلاده. يوم احتفالنا به صار يوم مأساتنا وقهرنا ونكبتنا. وكانت أمي طيّبة وحبيبة كل الأصدقاء والأقارب، ولم ترد إنساناً بطلب المساعدة، وكانت أول من يقف في الأفراح وآخر من يغادر في الأتراح، وحتى الرمق الأخير كانت تقاوم اليأس والإحباط رغم ظروف غزة، وتقدّم مساحة رحبة لاستيعاب الناس، ومساندتهم، حتى كانوا يخبرونها أنها اسم على مسمى، وهبة لكل الناس».

أما ندى، فقد باغتتها الحرب قبل أن تحقق حلمها باستكمال دراساتها العليا، واستشهدت قبل أن تؤدي العمرة التي حلمت بها، وكانت ترقب صور الأصدقاء والصديقات عبر مواقع التواصل، وتطلب من أبيها أن تكون هدية تخرجها رحلة عمرة، فصارت صورها أكثر رواجاً، وعرفها العالم، داخل وخارج فلسطين. تقول نادين: «رحيلهم حُلم، ونعيهم حلم، وضحكتهم شمس لا تغيب، ورسائلي لهم لن تنقطع. أكتب كلّما اشتد ضيق صدري، وكلّما شعرت أن صاروخاً سيباغتنا. نحن الأموات مع وقف التنفيذ. أغني لهم: مع السلامة يا مسك فايح، وأنا التي ظننت أنني سمعت الأنشودة صدفة في رثاء أحد الشهداء، ولم أعرف أنني ساكون من ذوي الشهداء يوماً. كأن ثلاثتهم كالمسك، بابا هايل وماما هبة والحبيبة الحنونة أختي ندى».

ندى خلال تخرجها مع والديها (العربي الجديد)

الشقيقتان ندى ونادين (العربي الجديد)

سرطان الثدي أكثر أنواع الأورام انتشاراً في قطاع غزة

يعد سرطان المعدة الأكثر فتكاً لأنه يتطلب متابعة غير متوفرة حالياً

عمال عراقيون تحت الشمس: الحاجة لا ترحم

يزاول عمال كثيرون في العراق مهنهم في ظروف ارتفاع درجات الحرارة، باعتبارهم مجبرين على فعل ذلك لكسب لقمة العيش. ويطالب هؤلاء بتطبيق قانون يفرض على أصحاب العمل مراعاة متطلبات الحفاظ على صحتهم

يعملون في ذروة الحرارة المرتفعة (مرتضى السوداني/ فرانس برس)

بغداد ـ **آدم محمود**

رغم أن درجات الحرارة قد تتجاوز 45 درجة مئوية خلال فصل الصيف في العراق، ما لا يسمح بالبقاء في مناطق مكشوفة عموماً، يعمل عراقيون كثيرون وسط هذه الأجواء بسبب ظروفهم الخاصة وحاجتهم الملحّة إلى عمل. ومن البديهي أن يطالب بعضهم بقانون يُلزم مراعاة عملهم خلال فترات الطقس الحار. وقد يختار من يزاولون أعمالاً خاصة في مشاريع البناء تحديداً العمل في فترات ما بعد الظهر لتفادي الحرارة الشديدة، لكن بعضهم يعملون من الفجر حتى الظهيرة، وآخرين من المساء إلى الفجر.

يقول المقاول عقيل العلوان الذي يدير مشاريع بناء في مناطق بغداد، لـ«العربي الجديد»: «أخصص بداية اليوم أو آخره لإدارة المشاريع، بحسب استعدادات العمال والجاهزية واحتياجات العمل ووقت تنفيذ المهمات». ويوضح أنه ينفذ أعمال البناء غالباً خلال وقت المساء ما بعد غروب الشمس إذا كانت مواقعها في مناطق غير مأهولة بالسكان في شكل كبير من أجل تجنّب إزعاج الناس، وعندما تكون الأعمال في حي سكني اختار وقت الفجر من الساعة الخامسة حتى الساعة الثانية عشرة أو قبل ذلك بساعة.

ويعرف العمال العراقيون منذ سنوات أوقات العمل في مشاريع البناء، بحسب ما يقول لـ«العربي الجديد» فهد عايش الذي يقود فريق عمل متخصصاً في تنفيذ أعمال الهدم ورفع أنقاض المباني وأخرى تحتاج إلى قوة بدنية. ويوضح أنه يستعين بعشرة عمال أو أقل في مهمات تتطلب قوة بدنية تشمل حمل ورفع ونقل أنقاض أو مواد بناء واعمال هدم وحفر وغيرها. ويلفت إلى أن «هذه الأعمال شبه يومية، وفي وقت الصيف نعمل خارج أوقات النهار، أو نتجنب فترة الحرارة الشديدة التي تستمر من الساعة 12 ظهراً حتى الرابعة». وإذا كان بعض أصحاب المشاريع يضعون قواعد تتناسب مع قدرات من يعملون معهم وتحافظ على سلامتهم، فإن عمالاً كثيرين يتضررون من عدم وجود قانون يفرض مراعاة أصحاب صحتهم، ويمنع إجبارهم على تأدية مهمات في أوقات الذروة خلال النهار.

ويقول عمر عزيز الذي يعمل في البناء لـ«العربي الجديد»: «أقضي غالبية أيام فصل الصيف من دون عمل، فبعض أصحاب المشاريع يحاولون تسريع إنجاز أعمالهم بشتى الطرق، حتى إذا حصل ذلك على حساب صحة العمال، ويفرضون أن يستمر العمل خلال ساعات الظهيرة حتى في أماكن مكشوفة، لذا من الضروري أن تفرض الدولة قانوناً يحمي العمال».

فعلياً لا يفرض القانون في العراق أي شروط خاصة بمراعاة ظروف العمل، رغم أن الحكومة تدرك جيداً الآثار السلبية لارتفاع درجات الحرارة. وكان رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أمر بتقليص ساعات الدوام لموظفي الدولة، لكن هذا القرار لا يشمل القطاع الخاص والأعمال الخاصة.

كذلك أمر وزير العمل والشؤون الاجتماعية أحمد الأسدي في 27 يونيو/ حزيران الماضي الجهات المسؤولة في الوزارة بتكثيف جولات تفتيش مواقع العمل لمتابعة تطبيق إجراءات السلامة المهنية وسبل الوقاية، خاصة من ضربات الشمس والإجهاد الحراري. ويؤكد محمد العبيدي، وهو طبيب يعمل في الإسعاف الفوري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «العمال يتعرضون لإصابات مختلفة في الأجواء المفتوحة خلال فصل الصيف، فتزداد مهمات الإسعاف الفوري التي تتعامل مع تداعيات ارتفاع درجات الحرارة من ضربات شمس وإجهاد حراري». يتابع: «تحدث إصابات خطيرة نتيجة عدم التركيز في ظل العمل تحت أشعة الشمس».

ويخبر بشير السيد الذي يدير أعمال حدادة في مواقع خارجية «العربي الجديد» إنه متعاقد مع مكاتب هندسية لإنجاز مشاريع في أماكن عدة تقع في أطراف بغداد، ويوضح أن «الاضطرار إلى العمل في أوقات النهار يجعلني اتخذ إجراءات عدة لحماية العمال، أبرزها توفير معدات حماية، مثل قبعات وخوذ واقية وملابس فضفاضة وخفيفة ونظارات شمسية، وإنشاء مناطق مظللة للراحة والاستراحة خلال العمل، وتوفير مياه وعصائر وصيدلية تحتوي على كل ما يحتاجه الشخص في الحالات الطارئة، إضافة إلى طعام».

في المقابل لا يكترث كثيرون، بسبب الحاجة إلى عمل، بارتفاع درجات الحرارة والشمس القاسية في خلال الصيف. ويقول بدر عمران (38 عاماً) الذي يعمل حمّال بضائع في سوق جميلة شرقي بغداد لـ«العربي الجديد»: «الحاجة لا ترحم. لم أجد عملاً مريحاً يساعدني في سدّ احتياجات أسرتي، في حين أن الظروف المعيشية صعبة جداً، وقد تنقلت بين أعمال عدة ثم وجدت عملاً مستقراً وجيداً في نقل البضائع». ويخبر بدر أنه ينقل البضائع المختلفة في السوق باستخدام عربة خاصة يتطلب جرها بذل جهد كبير، ويقول: «تختلف أوزان البضائع بحسب الكمية، وقد تصل إلى 200 كيلوغرام في النقلة الواحدة وتتكرر مرات يومياً، ما يعني أنني أجرّ أكثر من طنين يومياً أحياناً رغم أن بنيتي الجسدية ضعيفة».

عدم وجود قانون يفرض مراعاة أصحاب العمل صحة العمال

يتعرض العمال لإصابات مختلفة في الأماكن المفتوحة خلال الصيف